



دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية دراسة مقارنة بين شركات الاستثمار العراقية والشركات الاخرى المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

عبد الامير جبار عبد الله*
مديرية التريبة / المثنى

الملخص

يهدف البحث الى معرفة الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) في عملية تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين من اجل اتخاذ القرارات ، وذلك من خلال اجراء تحليل للتقارير والقوائم السنوية والمرحلية باستخدام نموذج تحليل المحتوى لعينة من الشركات الاستثمارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بـ (الامين للاستثمار ، الباتك للاستثمار ، بين النهرين للاستثمارات ، الوثام للاستثمارات ، الزوراء للاستثمار) للسنوات المالية (2013-2017) وبالمقارنة مع تطبيق المعايير المحاسبية في القطاعات الاخرى . واهم ما توصل اليه البحث يتمثل بان هنالك تباين في عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين الشركات العراقية كما ان قطاع المصارف قد احتل المرتبة الاولى في عملية تطبيقه للمعايير ، كما ان المعايير المحاسبية تؤدي دوراً فاعلاً في عملية تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية . واهم ما اوصى به البحث تمثل بضرورة قيام الشركات الاستثمارية العراقية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالشكل الذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية مع القطاع المصارف والذي يساعد بدوره من تقليل التفاوت بالمعلومات ومساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الحاسمة.

معلومات المقالة

تاريخ البحث

الاستلام : 2018/11/22
تاريخ التعديل : 2018/12/5
قبول النشر : 2018/12/23
متوفر على الأترنت: 2019/6/21

الكلمات المفتاحية :

المعايير المحاسبية
تماثل المعلومات المحاسبية
شركات الاستثمار العراقية
سوق العراق للأوراق المالية
اتخاذ القرارات

© 2019 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

The purpose of the research is to know the role of International Accounting Standards (IFRS) in the process of achieving similarity of the accounting information provided to users for decision making by analyzing the annual and interim reports and lists using the content analysis model for a sample of Iraqi investment companies listed in the Iraq market (Al-Amin Investment, Al-Batak Investment, Bin Nahrain Investments, Al-Weeam Investments, Al-Zawra Investment) for fiscal years (2013-2017) and in comparison with the application of accounting standards in other sectors. The main findings of the study are that there is a discrepancy in the application of international accounting standards between Iraqi companies. The banking sector has ranked first in the process of applying standards. Accounting standards also play an active role in the process of achieving similar accounting information. The most important recommendation recommended by the research is the need for Iraqi investment companies to apply the International Accounting Standards in a manner that achieves the consistency of accounting information with the banking sector, which in turn helps reduce the disparity of information and help users to make critical decisions.

المقدمة

الظروف صعوبات عديدة تمثلت بصعوبة انتاج المعلومة الملائمة والموثوق بها مما تطلب الامر الى قيام مجموعة من المنظمات والهيئات المختصة بإصدار مجموعة من المعايير التي اضفي عليها الطابع الدولي لأنها تطبيق على مستوى واسع من دول العالم لغرض تنظيم الاعمال التجارية بين المؤسسات والزبائن ومستخدمين البيانات ، كما ان تلك المعايير المحاسبية الدولية قد مرت بظروف وتغيرات عدة بالآونة الاخيرة شكل هذا تفاوت بين

لقد شهدت العقود الاخيرة تطورات اقتصادية هائلة ادت الى انتشار الشركات متعددة الجنسيات والتي يمتد نشاطها ليشمل العديد من الدول واصبحت تتحكم في فواصل الاقتصاد العالمي والاسواق المالية كبيرة وادت تلك العوامل التي ظهور مؤسسات اخرى منافسة مما ادى الى تعقد المعاملات بين الزبائن وزيادة متطلباتهم وحاجة العملاء للبيانات الاضافية . وكما افرزت تلك

*
Corresponding author : E-mail addresses : abdalameer78@yahoo.com.

اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

1. تقديم اطارا نظريا حول مفهوم واهمية المعايير المحاسبية ودورها في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية لمستخدمين سوق العراق للاوراق المالية .
2. معرفة الاجراءات المحاسبية التي تساعد من خلالها المعايير الدولية في تطوير عملية الافصاح المحاسبي لشركات الاستثمار العراقية لتحقيق تماثل المعلومات .
3. اجراء دراسة تحليلية لكيفية تطوير المعايير الدولية لعملية الافصاح المحاسبي عن المعلومات المالية بالشكل الذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية مع القطاعات الاخرى .

فرضيات البحث

تتمثل فرضية البحث بالاتي :-

تؤدي عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع الاستثماري الى تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدميها.

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بشركات الاستثمار العراقية التي تعمل في سوق العراق للاوراق المالية والتي لا تقدم المعلومات المحاسبية وفقا الى المعايير الدولية بالشكل الذي تقوم به المصارف العراقية ، اما عينة البحث فتمثل بعينة من شركات الاستثمار العراقية المتمثلة بـ (الامين للاستثمار ، الباتك للاستثمارات ، بين النهرين للاستثمارات ، الوثام للاستثمار ، الزوراء للاستثمار) ، اذ تمثل تلك الشركات مجتمع البحث بالشكل الذي يساعد في اختبار الفرضية .

منهج واسلوب البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لتغطية الجانب النظري من البحث وبالمنهج التحليلي والتطبيقي لتغطية الجانب العملي ، اذ سيتم الاستعانة بطريقة تحليل المحتوى (0،1) لغرض معرفة مدى تطبيق الشركات الاستثمارية العراقية عينة البحث للمعايير المحاسبية التي تخص تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين من اجل تحقيق التماثل مع شركات القطاعات الاخرى ، كما تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (spss) لغرض اختبار فرضية البحث .

حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالاتي :-

العديد من الشركات سيما العراقية منها في عملية التطبيق بالشكل الذي يلبي مصلحة الملاك والمساهمين .

ويأتي هذا البحث من اجل تسليط الضوء على اهمية المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق تماثل المعلومات المحاسبية بين القطاعات المشمولة بالتطبيق ، اذ تكون هذا البحث من اربع مباحث تطرق المبحث الاول الى منهجية البحث ، اما المبحث الثاني فقد وضح اطارا نظريا للمعايير المحاسبية الدولية ولمشكلة عدم تماثل المعلومات وحلولها ، وفي المبحث الثالث فقد وضح عملية تحليلية لعينة من شركات الاستثمار العراقية لغرض معرفة دور المعايير المحاسبية الدولية في عملية تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية مع القطاعات الاخرى وتم من خلال هذا المبحث تحقيق اهداف البحث واختبار الفرضية والتي لخصت الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

منهجية البحث

مشكلة البحث

تفتقر اغلب شركات الاستثمار العراقية الى تقديم المعلومات المحاسبية الى المستخدمين بصورة موضوعية وفقاً الى المعايير المحاسبية الدولية الصادرة من قبل المنظمات المعنية سيما لجنة معايير المحاسبة الدولية (IFRS) ، اذ لم تقم تلك الشركات بالافصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي عليه في المصارف العراقية مما يؤدي الى عدم تماثل المعلومات المقدمة الى اصحاب المصلحة . ومن خلال ذلك فان مشكلة البحث تتمثل بالتساؤلات الاتية :-

1. هل تؤدي المعايير المحاسبية الدولية الى تغيير قواعد الافصاح المحاسبي بالشكل الذي يساعد شركات الاستثمار العراقية من تقديم المعلومات الاكثر كفاءة وموضوعية ؟
2. هل تلعب المعايير المحاسبية الدولية دوراً بارزاً في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل شركات الاستثمار العراقية الى المستخدمين الخارجية كما هو معمول به بالمصارف ؟

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية في تطوير بنية شركات الاستثمار العراقية بالشكل الذي يجعلها تقدم المعلومات بصورة اكثر كفاءة للمستخدمين الخارجيين ، كما يساعد البحث على زيادة فعالية شركات الاستثمار العراقية بالشكل الذي يؤدي الى تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة الى مستخدمي المعلومات في الاسواق المالية .

يصبح سلوكا يتم اللجوء اليه لتقييم الوضع السائد) سلوم ، 2011 : (32) .

اما التعريف المحاسبي للمعيار فيتمثل بانه بيان كتابي صادر من قبل هيئة تنظيمية محاسبية او مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية او احد انواع العمليات المالية الخاصة بنتيجة الاعمال او المركز المالي ، ويمثل المرشد الاساسي لقياس الاحداث المالية والظروف التي تؤثر على مختلف الكشوفات المالية مع توصيل المعلومات الى مختلف المتعاملين (Argandona, 2004 : 552).

و عليه فان المعايير المحاسبية تمثل قواعد محاسبية يتم الاتفاق عليها من قبل مجتمع محاسبي معين والتي يتم العمل بها كمرشد اساسي لتحقيق التجانس بين العمليات والاحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتي ترتبط بالكثير من العوامل التي يمكن ان تؤثر على تطبيق تلك المعايير من عدمها .

ثانيا : مداخل اصدار المعايير المحاسبية الدولية

ينعكس تأثير العوامل البيئية على المعايير المحاسبية بمختلف الطرائق والاطراف التي تتولى اصدارها والتي تتمثل بالمداخل الاتية (Beneish,2001:17-19)(Bakhtiar,2014 : 633):-:

1. المدخل السياسي : يعتمد اصدار المعايير وفق هذا المدخل على القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة والتي تطبق على رعاياها في بلد معين ويواجه هذا المدخل مجموعه من الانتقادات تتمثل بالاتي :-

أ. يعد اقل استجابة للاحتياجات المتغيرة بسبب بطئ تغيير القوانين وعدم مراعاتها لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية في كثير من الاحيان .

ب. عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات او المكونات .

ج. تعد المعايير في هذه الحالة تتأثر بالاعتبارات السياسية اكثر من الاعتبارات التقنية .

2. المدخل المهني : يتم اصدار المعايير في هذه الحالة عن طريق منظمات مهنية خاصة ، ويتم استعمال هذا المدخل في الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص والذي يتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة التي تعطيه القدرة على تلبية الاحتياجات المتسارعة .

3. مدخل مختلط من القطاع الخاص والعام : تتم عملية اصدار المعايير المحاسبية انطلاقا وفق هذا المدخل بواسطة خليط من القطاع الخاص والعام بجانب جهود حكومية وغير حكومية ، ويتم استخدام هذا المدخل في اليابان من خلال تشكيل مجالس

✓ **الحدود المكانية** : وتتمثل بعينة من شركات الاستثمار العراقية والمتمثلة بـ(الامين للاستثمار ، الباتك للاستثمارات ، بين النهرين للاستثمارات ، الوئام للاستثمار ، الزوراء للاستثمار) .

✓ **الحدود الزمانية** : تتمثل بالتقارير التحليلية لشركات الاستثمار العراقية للسنوات المالية (2013-2017).

اسلوب جمع البيانات

✓ **الجانب النظري** : اعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع البحث على مجموعة من المراجع العربية، والأطاريح والرسائل الصادرة من الجامعات العراقية والعربية.

✓ **الجانب العملي** : اعتمد الباحث في الجانب العملي على البيانات والتقارير المنشورة لعينة البحث.

الاطار النظري

العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وتمائل المعلومات المحاسبية

اولا : مفهوم المعيار المحاسبي

يقصد بكلمة المعيار في اللغة بانها نموذج يتم وضعه للقياس في ضوء وزن شيء معين من حيث الطول او الدرجة ، ويرى البعض بانه قاعدة متفق عليها بين جميع المقاييس لغرض الوصول الى شيء معين وتحديد خواصه بدقة ، فهي القواعد منها طبيعي ومنها وضعي ، ففي حين يكون معيار قياس درجة الحرارة هو الدرجة المئوية فان مقياس الطول هو المتر او القدم او الكيلومترات ، ويمكن استعمال مصطلح معيار كمفهوم فلسفي في ميادين محددة في الصناعة او الزراعة او المجالات المعرفية كالرياضيات او علم الاجتماع ، لذا فان مفهوم المعيار يرتبط بمواضيع متعددة (Ayres , 1994 :75).

ويمكن اين يعرف بانه عبارة عن وثيقة اعدت بأجماع ومصداق عليها من قبل هيئة معترف بها تعطى لاستعمالات متعددة ومشتركة ومتكررة وتمثل خطوط عريضة او مواصفات نشاط يتم الاخذ بها من اجل الوصول الى نشاط معين ، في بعض الاحيان قد تلجئ الهيئات المؤهلة الى اصدار معيار معين دون مراعاة رغبات من هم مطالبون بالالتزام بها ، فالقوانين المعتمدة من قبل الدول تعد معيارا للحكم على افعال المواطنين بانها مقبولة او غير مقبولة رغم عدم استشارة المواطنين او معرفة رأيهم بالموضوع ، ويمكن ان يتم الاعتماد على معيار معين نتيجة تعارف الناس عليه خلال فترة معين من الزمن وبالتالي

3. تعتمد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للأحداث على حساب شكلها القانوني .

4. تقوم على مبدأ استقلالية المحاسبة عن البيئة القانونية والجبائية .

5. لا تحتوي على قواعد لكيفية مسك المحاسبة ولا على مخطط للحسابات ولا على شكل اجباري للقوائم المالية ، بل تركو على العنصر الذي يجب ان ترد فيه فقط.

6. تولي اهمية كبيرة للملاحق كعنصر اساسي من العناصر المالية .

7. تعتمد على مبدأ اولية الميزانية على جدول حسابات النتائج .

8. تعتمد على مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضع الحقيقية للشركة .

9. تأخذ بنظر الاعتبار قياس الخسارة والتناقص في قيمة الاصول .

رابعا : مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يرى العديد من الباحثين والمهتمين ان استعمال المعايير المحاسبية الدولية يضمن للشركات الحصول على عدة مزايا اهمها(Fields et al ,2001:307) (Healy, 2009 :22) :-

1. تعد المعايير المحاسبية الدولية احدى المرتكزات المهمة التي يتم الاعتماد عليها في اعداد القوائم المالية واكسابها صفة الموضوعية .

2. ادى تبني المعايير المحاسبية الدولية الى تغيير نظرة الكثير من الدول والهيئات المحاسبية ، اذ اتجهت للاهتمام في صياغة الضوابط والاجراءات المهمة من اجل تحديد اهداف المحاسبة والقوائم المالية .

3. تسمح المعايير المحاسبية الدولية بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات الشركات واعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية وليس وفق النظرة القانونية فقط .

4. تهدف المعايير المحاسبية الدولية الى اضافة صفة الشفافية على حسابات الشركات مما يسمح بتدقيق القوائم المالية .

5. تخدم المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة حاجة المستخدمين من خلال توفير معلومات مهمة وفق طرائق موضوعية موحدة تقلل من تفاوت المعلومات المقدمة من قبل جهات اخرى .

استشارية لمحاسبة مؤسسات الاعمال ويتكون من اعضاء الجامعات والقطاع الحكومي والصناعي .

ثالثا : مفهوم المعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS

ادت التغييرات المتسارعة في عمل المنظمات الى احداث العديد من المشكلات الاقتصادية التي تمثلت بالتعاملات بالعملات الاجنبية والذي ادى الى ظهور التضخم واختلاف المعالجات المحاسبية بين العديد من الشركات ، وسعيا لإيجاد حل لتلك المشكلات تم اصدار مجموعة من المعايير المحاسبية من قبل من منظمة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي قد قدمت تعريف لها يتمثل بانها قواعد ارشادية يستند اليها المهنيون لدعم اجتهاداتهم واستلهم احكامهم ، لكنها لا تلغي الحكمة والاجتهاد انما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً ، وتهدف تلك المعايير الى تقليل درجة الاختلاف في التعبير عن الممارسات في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لرفع كفاءة العمل المحاسبي والاداري(حسينة، 2015:41).

كما قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار اول معيار في سنة 1975 بعنوان السياسات المحاسبية والذي تم الغاءه واحلاله معيار عرض القوائم المالية بدلا عنه في سنة 1998 والى غاية 2013 اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية 13 معيار يحمل تسمية IFRS و20 تفسير يضاف اليه 41 معيار IAS و33 تفسير محاسبي اصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ولا توجد تواريخ محددة لإصدار معايير جديدة انما يبقى الامر بحسب الحاجة لإصدار معيار معين ، ويتكون كل معيار من 5 اقسام هي (عادل، 2014:43):-

- الهدف من المعيار .
- حقل تطبيق المعيار .
- التعريف بالمصطلحات الواردة بالمعيار .
- التقييم والتسجيل .
- متطلبات الافصاح .

وتتميز الخصائص اعلاه بالاتي (Carpenter&Reimers ،2005:60):-

1. مرنة نتيجة للبدائل والخيارات التي تحتويها والتي تهدف الى تسهيل تطبيق وزيادة درجة قبولها ، اذ ان ما يميزها هو ليس ما تسمح به بل ما تمنعه .
2. تقوم على معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة وليس قواعد عادية.

يستطيعون معرفتها لذا فان اتخاذ قرار معين من قبل الشركة وفقا الى هذه المعلومة تؤدي الى اختيار سيئ للمستخدمين الخارجيين نتيجة عدم اطلاعهم على المعلومة مسبقاً ، ويمكن تمثيل ذلك من خلال قيام شخص ما بعرض سيارة للبيع ولا يقوم بإعطاء المشتري معلومات كافية عن جودها مما يؤدي الى اتخاذ قرار الشراء من قبل المشتري والذي يترتب عليه اختيار سيئ للسيارة .

2. مشكلة مخاطر سوء النية : تحدث هذه المشكلة حتى مع افتراض قدرة المستثمر على التفرقة بين الجيد والسيئ من الشركات قبل اتخاذ قرار الاستثمار ، ومن ثم عدم تعرضه الى مشكلة الاختيار السيئ الا انهم لا يزالون عرضة لمشاكل اخرى تحدث بعد الاستثمار وهي احتمالية تعرضهم لمخاطر سوء النية من قبل مستخدمي الاموال الذي يقومون باستعمالها في أنشطة لا يرضى عنها اصحاب المصلحة والمستثمرين كالأنشطة المرتفعة المخاطر الامر الذي يزيد من فرص عدم قدرتهم على الوفاء بالالتزامات المالية (Khan,2012:43).

سادسا : العوامل المؤثرة على مشكلة عدم تماثل المعلومات

توجد الكثير من العوامل التي تؤثر في اظهار مشكلة عدم تماثل المعلومات وتتمثل تلك العوامل بالاتي (Nilsson, 2003):-

1. طبيعة النظام الاقتصادي : يقصد به درجة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية ، فكلما زادت درجة التدخل ، قلت درجة المرونة في النظام المحاسبي اي تصبح تلك الانظمة تمارس عملها من خلال التشريعات الحكومية ، ففي البلدان الاشتراكية تمتلك الدولة وسائل الانتاج وتوفر لهذه الدول نظم موحدة لتسهيل وظيفة الدولة في التخطيط والرقابة ، كما توجد اعداد غير محدودة من مستخدمي المعلومات المحاسبية عدا الدولة ، اما في الاقتصاديات الرأسمالية فهي تنسم بسيادة الملكية الخاصة وحرية الممارسات المحاسبية وفي هذا النظام يزداد مستخدمي البيانات المحاسبية بشكل كبير لزيادة حالة عدم التأكد في المعلومات المقدمة من قبل الشركات نتيجة عدم اعتمادها على الضوابط القانونية الصادرة من قبل الدولة.

2. الضريبة : تعد الضريبة احد الاسباب الرئيسة في الاختلافات الحاصلة في المعلومات المحاسبية بسبب تأثيرها على نماذج الابلاغ المالي المقدم من قبل العديد من الشركات فضلا عن كونها احد عوامل تطور المحاسبة في اغلب الدول ، فيختلف تأثير الضريبة على الابلاغ المالي المقدم من الشركات بحسب النظام الاقتصادي السائد ، فان هنالك انفصال واضح بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية ، فهدف الاولى هو تقديم معلومات الى متخذي القرار اما الثانية فيتمثل باحتساب

6. تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تحسين الافصاح خاصة في الملاحق من خلال توفير معلومات وصفية وكيفية حسب القطاعات الجغرافية للشركات .

7. تعمل المعايير المحاسبية الدولية على نشر القوائم المالية بشكل يغطي مجالات زمنية معينة مما يسمح في الحصول على معلومات ضرورية في الوقت الملائم .

8. تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تحسين التكوين في المحاسبة ، اذ يصبح المحاسب الممارس قادر على الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي المحاسبي .

خامسا : مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية

تحدث مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية عندما يمتلك طرفا واحدا في المعاملة معلومة افضل من الاطراف الاخرى في نفس المعاملة ، اي عندما يمتلك بائع معلومة عن منتج معين اكثر مما يمتلك المشتري من معلومات عنها ، او يعرف المقترض معلومات اكثر من المقرض حول عملية ائتمانية معينة ، وترجع مشكلة عدم تماثل المعلومات الى عدة اسباب اهمها (غنيم ، 2011 : 42):-

1. تشعب وكثرة الاعمال التي يوكل بها الاصيل الى الوكيل .

2. قد يكون اخفاء متعمد للمعلومات من قبل وكيل بحجة ضعف وسائل الارسال والاستقبال.

3. عندما تكون قدرة الاصيل على ادراك ومتابعة تصرفات الوكيل مقيدة ومحدودة بعوامل عدة معروفة فقط للوكيل وبالتالي يجعل الوكيل يتهرب بسبب قدرته على تخفيض جهودهم .

وتوجد اسباب فرعية اخرى مثل الاختلافات في التحفيز والمعرفة ، فمن حيث التحفيز ان خسارة شركة انرون كانت بسبب تأكيد الشركة على تعظيم المصلحة الذاتية للوكلاء وفي النتيجة كان ذلك على حساب الشركة مما ادى الى تكبيد المساهمون خسائر فادحة فضلا عن خسارة سمعة الشركة في الاسواق ، اما الاختلاف في المعرفة فتمثلت بسبب عدم معرفة المالكين بقدر كافٍ من معلومات بالواجبات الموكلة اليهم وبالتالي فان المدير على علم ومعرفة اكثر بالجوانب الادارية من غيره في الشركة (محمد ، 2017:58).

ويترتب على مشكلة عدم تماثل المعلومات نوعين من المشاكل هي (Hellman , 2008:71):-

1. مشكلة الاختيار السيئ :- تظهر مشكلة الاختيار السيئ او المعاكس عندما تمتلك شركة معينة معلومة ما تكون مفيدة لاتخاذ قرار معين ولا يعرفها الاطراف الخارجيون ولا

وعادتا من تستهدف تلك الاجراءات نوعين من الاهداف هي(4 : Christie & Zimmerman, 2010):-

- تشجيع المستثمرين على شراء اسهم الشركة .
- زيادة القيمة السوقية للشركة في الامد الطويل .
- زيادة مكافآت حوافز الادارة .

6. تباين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية : تتمثل اهم المشكلات التي تواجهها اغلب الشركات بتباين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإبلاغ المالي عن المعلومات المالية ، اذ يقتصر الامر على جزء معين منها ، فاعلم المعايير المحاسبية ما يزال تطبيقها دون المستوى المطلوب كالمعايير التي تعالج التضخم او القيمة العادلة او الافصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ اعداد التقارير العمومية ، كما ان تطبيق المعايير المحاسبية في اعداد التقارير المالية للشركات ينعكس بصورة ايجابية على عملية تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين اذ يمكن من خلالها تحقيق الموضوعية في الافصاح بالشكل الذي يزيد من شفافية اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والاقتراض ، وان تباين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى عدم تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين بالمقارنة مع القطاعات الاخرى التي نجحت في قطع مسافات متقدمة في تطبيقها ، ويرى البعض ان اسباب عدم تطبيق اغلب المعايير الدولية يرجع الى الظروف المحيطة بالشركة والى نظامها الاداري وتأثير المعايير على ربحيتها (فهود ، 2016:32).

الاطار العملي

تحليل مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية في تماثل المعلومات المحاسبية

تمهيد

يتناول هذا المبحث الجانب العملي للبحث اذ سيتم الاستعانة بالمنهج التطبيقي والتحليلي لأجراء تحليل للتقارير المالية للشركات الاستثمارية العراقية من اجل معرفة مدى تطبيقها للمعايير الدولية بالاستعانة بأنموذج تحليل المحتوى (1،0) اذ سيتم اعطاء (1) للمعيار المطبق و (0) للمعيار الغير مطبق في عينة البحث ، وكما سيتم استخراج نسب تطبيق المعايير ومقارنتها مع كمية المعلومات الواردة بالتقارير المالية خلال مدة خمس سنوات في عينة البحث وكما سيتم استخراج نسب الارتباط والمعنوية وفقا للبرنامج الاحصائي (spss) من اجل اختبار فرضية البحث .

الدخل الخاضع للضريبة للمكلفين بدفعها ، وان تأثير الضريبة على عدم تماثل المعلومات يتمثل من خلال تغيير طرائق الإبلاغ المالي من قبل الشركات لتهرب من الضرائب مما يجعل القوائم المالية غير معبرة عن نتيجة النشاط في نهاية المدة مما يجعل المعلومات المقدمة من قبل الشركات غير متوافقة مع بعضها البعض (Obaidat,2007:26).

3. تضارب المصالح : يعد مصطلح تضارب المصالح من المصطلحات الشائعة في العديد من المجالات التي يتم اتخاذ القرارات بخصوصها ، وتظهر تلك المشكلة من خلال نظرية الوكالة لكون العلاقة متداخلة بين المدراء والملاك ، ويمكن ان تكون عملية تضارب المصالح من خلال رغبة المدراء في الحصول على ترقية او ، ويمكن ان تكون عملية تضارب المصالح من خلال رغبة المدراء في الحصول على ترقية او ترقيع اذ كانت نتيجة اعمال الشركة مقاربة للسنوات السابقة او رغبتهم في الحصول على شكر وتقدير نتيجة قدمهم الوظيفي او خوفهم من العقوبات التي قد تفرض عليهم نتيجة الاخطاء الحالة بالعمل كل تلك الاسباب تجعل هنالك تضارب بالمصالح بين المدراء والملاك يؤثر بدوره على القيمة السوقية واداء الشركة مما يجعل المعلومات المقدمة متضاربة بين فترة واخرى .

4. خطط الحوافز الادارية : تتمثل هذه العوامل بالخطط المعدة من قبل مجلس الادارة ، فعندما تربط الادارة حوافز المدراء بما يتحقق من ارباح ، اي ان الخطط الحوافز الادارية تتشأ لتقليل التضارب في المصالح بين الادارة والمساهمين الناتج من تعظيم المصالح الشخصية ، اذ تجمع خطط الحوافز الادارية بين مصلحة الادارة ومصلحة المساهمين لتحقيق الاهداف المشتركة المتمثلة بتحسين ربحية الشركة وزيادة القيمة السوقية ، فعلى الرغم من ان المهمة الرسمية للإدارة هي تحقيق اعلى المكاسب للشركة الا اننا نجد دوافع شخصية اخرى يمكن ان تؤثر سلبا على مصلحة الشركة والمساهمين (Padilla,2001:98).

5. ادارة الارباح : هي العملية التي يستعمل بها المدراء احكامهم الشخصية للإبلاغ المالي بهدف تعديل التقارير المالية التي تؤدي الى تضليل المستثمرين حول الاداء الاقتصادي او التأثير على النتائج التعاقدية والتي تعتمد بالدرجة الاساس على الارقام المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية، وتعد تلك المحاولة للتأثير على الدخل المفصح عنه في الامد القصير ، فقد اوجد المدراء ضغوط قوية من اجل الوصول الى ارباح مستهدفة باستعمال اجراءات محاسبية مضلله من اجل التغلب على المحللين والمستخدمين لتحقيق ارباح وهمية ، وتؤدي تلك الاجراءات الى التأثير على الاوراق المالية في الاسواق

اولا : وصف عينة البحث

1. شركة الامين للاستثمار

المالية في سنة (2004) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (200) مليون دينار ، وتبلغ نسبة القطاع العام بالشركة (100%) ، وتقوم الشركة بأعداد القوائم والتقارير ونشرها في سوق العراق للأوراق المالية في نهاية كل سنة مالية وفقا الى القواعد والاجراءات المحاسبية المحددة في المعايير الدولية والتي تتفاوت بين سنة واخرى .

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن قطاع الاستثمار تأسست في عام (1999) برأس مال اسمي قدرة (100) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2004) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (300) مليون دينار ، وتبلغ نسبة القطاع الخاص بالشركة (100%) ، وتقوم الشركة بأعداد القوائم والتقارير ونشرها في سوق العراق للأوراق المالية في نهاية كل سنة مالية وفقا الى القواعد والاجراءات المحاسبية المحددة في المعايير الدولية والتي تتفاوت بين سنة واخرى .

4. شركة الونام للاستثمار

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن قطاع التأمين تأسست في عام (2000) برأس مال اسمي قدرة (100) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2004) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (200) مليون دينار ، وتبلغ نسبة القطاع العام بالشركة (100%) ، وتقوم الشركة بأعداد القوائم والتقارير ونشرها في سوق العراق للأوراق المالية في نهاية كل سنة مالية وفقا الى القواعد والاجراءات المحاسبية المحددة في المعايير الدولية والتي تتفاوت بين سنة واخرى .

2. شركة الباتك للاستثمارات

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن قطاع الاستثمار تأسست في عام (2001) برأس مال اسمي قدرة (300) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2005) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (1) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع العام بالشركة (100%) ، وتقوم الشركة بأعداد القوائم والتقارير ونشرها في سوق العراق للأوراق المالية في نهاية كل سنة مالية وفقا الى القواعد والاجراءات المحاسبية المحددة في المعايير الدولية والتي تتفاوت بين سنة واخرى .

5. شركة الزوراء للاستثمار

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن قطاع التأمين تأسست في عام (2000) برأس مال اسمي قدرة (100) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2006) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (1) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع العام بالشركة (100%) ، وتقوم الشركة بأعداد القوائم والتقارير ونشرها في سوق العراق للأوراق المالية في نهاية كل سنة مالية وفقا الى القواعد والاجراءات المحاسبية المحددة في المعايير الدولية والتي تتفاوت بين سنة واخرى .

3. شركة بين النهرين للاستثمارات

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن قطاع الاستثمار تأسست في عام (2001) برأس مال اسمي قدرة (200) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق

اولا: تطبيق نموذج تحليل المحتوى لمعرفة مدى تباين تطبيق المعايير الدولية في الشركات الاستثمارية

جدول (1) تطبيق انموذج تحليل المحتوى لمستوى تطبيق المعايير الدولية في شركة الامين للاستثمار

رقم المعيار	المعايير IAS و IFRS	2013	2014	2015	2016	2017
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والايخطاء	1	1	1	1	1
10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	0	0	0	0	0
19	منافع الموظفين (التقاعد)	0	0	1	0	0
17	عقود الايجار	1	1	0	0	1
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	0	0	0	0	0

					معايير IAS
0	0	0	0	0	اندماج الاعمال 3
0	0	0	0	0	الشراكة 11
1	1	1	0	0	التقييم بالقيمة العادلة 13
1	1	1	1	1	عقود التامين 5
1	0	0	1	0	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والتعليمات المتوقعة 6
5	3	4	4	3	عدد المعايير المطبقة خلال السنوات
%50	%30	%40	%40	%30	نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات

يلحظ من جدول (1) اعلاه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في شركة الامين الاستثمارية ، اذ يلحظ وجود تباين بين السنوات في عملية تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية ذات الاستخدام الاكثر من قبل المستخدمين ، فلوحظ ان سنة (2017) قد احتلت (50%) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنوعيهما (IFRS و IAS) ، ويرجع ذلك الى الضغط المتواصل من قبل الهيئات والنقابات والمستخدمين الاخرين لأجل الافصاح عن المزيد من المعلومات وفقا للمعايير الدولية بالشكل الذي يتقوم عليه بعض القطاعات الاخرى كالمصارف والذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية معها .

جدول (2) تطبيق نموذج تحليل المحتوى لمستوى تطبيق المعايير الدولية في شركة الباتك للاستثمار

رقم المعيار	المعايير IFRS و IAS	2013	2014	2015	2016	2017
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء	1	1	1	1	1
10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	0	0	0	0	1
19	منافع الموظفين (التقاعد)	1	0	1	0	0
17	عقود الايجار	1	1	0	0	1
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	0	0	0	0	0
معايير IAS						
3	اندماج الاعمال	0	0	0	0	0
11	الشراكة	0	0	1	1	1
13	التقييم بالقيمة العادلة	0	0	1	1	1
5	عقود التامين	1	1	1	1	1
6	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والتعليمات المتوقعة	0	1	0	0	1

6	4	5	5	4	عدد المعايير المطبقة خلال السنوات
%60	%40	%50	%50	%40	نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات

يلحظ من جدول (2) اعلاه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في شركة الباتك الاستثمارية ، اذ يلحظ وجود تباين بين السنوات في عملية تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية ذات الاستخدام الاكثر من قبل المستخدمين ، فلوحظ ان سنة (2017) قد احتلت (%60) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنوعيهما (IFRS و IAS) ، ويرجع ذلك الى الضغط المتواصل من قبل الهيئات والنقابات والمستخدمين الاخرين لأجل الافصاح عن المزيد من المعلومات وفقا للمعايير الدولية بالشكل الذي يتقوم عليه بعض القطاعات الاخرى كالمصارف والذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية معها .

جدول (3) تطبيق النموذج تحليل المحتوى لمستوى تطبيق المعايير الدولية في شركة بين النهرين للاستثمارات

رقم المعيار	المعايير IAS و IFRS	2013	2014	2015	2016	2017
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والايخطاء	1	1	1	1	1
10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	1	0	0	1	1
19	منافع الموظفين (التقاعد)	1	0	0	0	0
17	عقود الايجار	1	1	0	1	1
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	0	0	0	0	0
معايير IAS						
3	اندماج الاعمال	0	0	0	0	1
11	الشراكة	0	1	0	0	0
13	التقييم بالقيمة العادلة	0	1	1	1	1
5	عقود التامين	1	1	1	0	1
6	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والتعليمات المتوقفة	0	1	1	0	1
عدد المعايير المطبقة خلال السنوات						
نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات						
5						
6						
4						
7						
%50						
%60						
%40						
%40						
%70						

يلحظ من جدول (3) اعلاه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في شركة بين النهرين الاستثمارية ، اذ يلحظ وجود تباين بين السنوات في عملية تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية ذات الاستخدام الاكثر من قبل المستخدمين ، فلوحظ ان سنة (2017) قد احتلت (%70) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنوعيهما (IFRS و IAS) ، ويرجع ذلك الى الضغط المتواصل من قبل الهيئات والنقابات والمستخدمين الاخرين لأجل الافصاح عن المزيد من المعلومات وفقا للمعايير الدولية بالشكل الذي يتقوم عليه بعض القطاعات الاخرى كالمصارف والذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية معها .

جدول (4) تطبيق نموذج تحليل المحتوى لمستوى تطبيق المعايير الدولية في شركة الوثام للاستثمار

رقم المعيار	المعايير IAS و IFRS	2013	2014	2015	2016	2017
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء	1	1	1	1	1
10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	0	0	0	0	0
19	منافع الموظفين (التقاعد)	0	0	1	0	0
17	عقود الايجار	0	1	0	0	1
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	0	0	0	0	0
معايير IAS						
3	اندماج الاعمال	0	0	0	0	0
11	الشراكة	0	0	0	0	0
13	التقييم بالقيمة العادلة	0	0	1	1	0
5	عقود التامين	1	1	0	0	1
6	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والتعليقات المتوقفة	0	0	0	0	1
	عدد المعايير المطبقة خلال السنوات	2	3	3	2	4
	نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات	20%	30%	30%	20%	40%

الاخرين لأجل الافصاح عن المزيد من المعلومات وفقا للمعايير الدولية بالشكل الذي يتقوم عليه بعض القطاعات الاخرى كالمصارف والذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية معها .

يلحظ من جدول (4) اعلاه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في شركة الوثام الاستثمارية ، اذ يلحظ وجود تباين بين السنوات في عملية تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية ذات الاستخدام الاكثر من قبل المستخدمين ، فلوحظ ان سنة (2017) قد احتلت (40%) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنوعها (IAS و IFRS) ، ويرجع ذلك الى الضغط المتواصل من قبل الجهات الحكومية والمستخدمين

جدول (5) تطبيق نموذج تحليل المحتوى لمستوى تطبيق المعايير الدولية في شركة الزوراء للاستثمار

رقم المعيار	المعايير IAS و IFRS	2013	2014	2015	2016	2017
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء	1	1	1	1	1
10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	0	0	0	0	0
19	منافع الموظفين (التقاعد)	0	0	1	0	1

17	عقود الايجار	1	0	0	0	1
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	0	0	0	0	1
معايير IAS						
3	اندماج الاعمال	0	0	0	0	0
11	الشراكة	0	0	0	0	0
13	التقييم بالقيمة العادلة	0	1	1	0	0
5	عقود التامين	1	1	0	0	1
6	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والتعليمات المتوقفة	0	0	0	1	1
	عدد المعايير المطبقة خلال السنوات	3	3	3	2	6
	نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات	30%	30%	30%	20%	60%

ثانياً: تحليل مستوى تماثل المعلومات من خلال مقارنة شركات عينة البحث مع القطاعات الاخرى

من اجل الوصول الى دور تطبيق معايير المحاسبية الدولية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين سيتم اجراء مقارنة بين الشركات الاستثمارية عينة البحث والشركات الموجودة في القطاعات الاخرى المتمثلة بـ (القطاع المصرفي ، القطاع الصناعي ، قطاع التامين ، القطاع التجاري) للفترة نفسها ، وسيتم اجراء المقارنة بين متوسط نسبة التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية للشركات عينة البحث ومتوسط التطبيق للشركات في القطاعات الاخرى وكما هو موضح بالجدول الاتي:-

يلحظ من جدول (5) اعلاه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في شركة الزوراء الاستثمارية ، اذ يلحظ وجود تباين بين السنوات في عملية تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية ذات الاستخدام الاكثر من قبل المستخدمين ، فلوحظ ان سنة (2017) قد احتلت (60%) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنوعها (IAS و IFRS) ، ويرجع ذلك الى الضغط المتواصل من قبل الهيئات والنقابات وتطور الشركات وتفوقها نتيجة تطبيقها للمعايير الدولية بالشكل الذي يلبي المستخدمين الخارجيين ويحقق تماثل المعلومات المحاسبية التي يستخدموها وتقدم لهم من قطاعات اخرى كالمصارف .

جدول (6) المقارنة بين الشركات الاستثمارية وشركات القطاعات الاخرى من حيث تطبيق المعايير الدولية

القطاعات	حجم ونسب تطبيق المعايير الدولية في القطاعات المختارة
القطاع الاستثماري	الحجم 3.4 ، النسبة 34%
القطاع الصناعي	الحجم 3.7 ، النسبة 37%
القطاع التجاري	الحجم 3.2 ، النسبة 32%
	الحجم 3.8 ، النسبة 38%
	الحجم 4.1 ، النسبة 41%
	الحجم 3.3 ، النسبة 33%
	الحجم 5.6 ، النسبة 56%
	الحجم 6 ، النسبة 60%
	الحجم 5.8 ، النسبة 58%

5.9	3.4	3.9	3.5	3.1	الحجم	قطاع التأمين
%50	%34	%39	%35	%31	النسبة	
3.5	1.9	2.4	1.3	2.1	الحجم	قطاع المصارف
%35	%19	%24	%13	%21	النسبة	

المحاسبية الدولية بصورة كاملة بالشكل الذي يحقق التماثل بالمعلومات وهذا ما تم ملاحظته من خلال المقارنة بين قطاع الاستثمار وقطاع المصارف . ولغرض التوصل الى مقدار الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية في عملية تحقيق تماثل المعلومات سيتم اجراء المقارنة والتحليل باستخدام البرنامج الاحصائي (spss) بين متوسطات حجم ونسب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في قطاع المصارف وقطاع الاستثمار وكما هو موضح بالجدول الاتي :-

يلحظ من جدول (6) اعلاه المقارنة بين متوسطات حجم ونسب تطبيق المعايير المحاسبية التي تلبى المستخدمين من المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات بين شركات الاستثمارية عينة البحث وبين شركات القطاعات الاخرى ، اذ لوحظ وجود تقارب بين القطاعات الاستثماري والصناعي والتجاري وقطاع التأمين نتيجة لتشابهما في عملية اعداد القوائم المالية وابتعادهما عن تطبيق المعايير المحاسبية المطلوبة لتحقيق التماثل بالمعلومات المحاسبية المقدمة من قبل القطاعات الاخرى ، وهذا ما يدل على ان اغلب الشركات العراقية لا تقوم بتطبيق المعايير

جدول (7) التحليل الاحصائي بين متوسطات الحجم والنسب لتطبيق المعايير الدولية

مؤشرات التحليل الاحصائي	التفاصيل
5	عدد المشاهدات
4.287	معامل (T)
9.223	معامل (F)
1.230	B
0.885	حجم الارتباط
0.014	مستوى المعنوية sig

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

من خلال الجانب العملي توصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية:-

1. تعد المعايير المحاسبية الدولية من اهم القواعد التي يتطلب الالتزام بها من قبل الشركات العراقية لغرض تحقيق الشفافية بعملية الافصاح والتقرير عن المعلومات المحاسبية .
2. هنالك تباين واضح بعملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين الشركات العراقية اذ يحتل قطاع المصارف بالمرتبة الاولى من حيث التطبيق وتليه بقية القطاعات الاخرى .

يلحظ من جدول (7) اعلاه وجود ارتباط قوي بين المعايير الدولية وزيادة تحقيق التماثل بالمعلومات المحاسبية اذ بلغت قيمة الارتباط (0.885) بمستوى معنوية (0.014) وهي اقل من حجم الدلالة (5%) كما ان قيام الشركات الاستثمارية بزيادة تطبيق المعايير المحاسبية بمقدار معيارا واحداً يؤدي الى زيادة تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الشركات الاستثمارية الى المستخدمين الخارجيين بالمقارنة مع قطاع المصارف والذي شهد في الآونة الاخيرة عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالافصاح والتقرير بشكل كبير الامر الذي تبين من خلال الفرق بين متوسطات التطبيق مع متوسطات الشركات الاستثمارية عينة البحث ومن خلال ذلك فان يتحقق اثبات فرضية البحث التي مفادها (تؤدي عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع الاستثماري الى تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدميها).

عادل ، بولجتيب .(2014). دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية : دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة . رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، الجزائر .

غنيم ، محمود رجب يس .(2011). دور الافصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري . كلية التجارة ، جامعة بنها ، القاهرة مصر .

فرهود ، صبيحة برزان .(2016). عدم تماثل المعلومات المحاسبية – الاسباب والمعالجة المقترحة . مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 22 ، العدد 87، صلاح الدين العراق .

محمد ، ريباز محمد حسين .(2017). الافصاح الالكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية : دراسة استطلاعية لآراء عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للاوراق المالية . مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 1، العدد 37، صلاح الدين العراق .

Second: Reference

Argandona, Antonio.(2004).Conflicts of Interests: The Ethical View Point, Working Papers, IESE Business School. WP, No: 552, March,.

Ayres, F.L.(1994). Perception of earnings quality: What managers to know, management accounting ,Vol (9), No (75).

Bakhtiar, Toni,.(2014). Mathematical Assessment on the Robustness of profit and loss sharing Mechanism Against Adverse Selection and Moral Hazard Problems, Applied Mathematical Sciences, Vol. 8, , no. 13,633.

Beneish Messod D.(2001). Earnings management: a perspective. Managerial Finance, Vol. 27, Issue 12.

Carpenter, Tine D,& Reimers, Jane L.(2005). Unethical and Fraudulent Financial Reporting: Applying the Theory of planned behavior, Springer Netherland, Journal of business Ethics, Vol (60)).

Christie, A., & J.Zimmerman,.(1994). Efficient and Opportunistic of accounting procedures: corporate control contests, the accounting review,Vol(69),No(4).

Fields Tomas D, LYS Thomas Z, Vincent Linda .(2001). Emperical research on accounting

3. تلعب سياسات الشركة واجراءاتها الادارية المتمثلة بإدارة الارباح وتعظيم المصالح الشخصية على حساب مصلحة الشركة دورا فاعلا في ضعف تطبيق المعايير الدولية .

4. تؤدي عملية غياب تطبيق المعايير الدولية دورا بارزا في عدم تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف الخارجية بالشكل الذي يساعدها في عملية اتخاذ القرارات .

5. يفضل اغلب المستخدمين الخارجيين البيانات المحاسبية الموضوعية والتي تتسم بالحياد والشفافية والتي تتوفر في القطاعات التي تطبق المعايير الدولية في عملية الافصاح والتقرير .

ثانيا : التوصيات

من خلال الاستنتاجات اعلاه يوصي الباحث بالاتي :-

1. ضرورة تفعيل الدور الرقابي للهيئات والمنظمات المعنية من اجل زيادة الضغط على الشركات العراقية من اجل تطبيق معايير الابلاغ المالي كبقية القطاعات الاخرى .

2. يتعين على الشركات العراقية ان توعي اهمية للمعايير المحاسبية الدولية في مختلف انشطتها المحاسبية بالشكل الذي يقوي من التقارير المالية الفصلية والسنوية .

3. ضرورة قيام ادارة الشركات الاستثمارية العراقية بتغليب المصالح العامة للشركة على حساب المصالح الشخصية بالشكل الذي يقلل من عمليات التلاعب بالبيانات المفصح عنها .

4. يتعين على الجهات المختصة في الحكومة العراقية ان تشترط على الشركات الاستثمارية بضرورة تطبيق المعايير الدولية من خلال الضغط بمنع اجازة ممارسة الاستثمارات .

5. ضرورة قيام شركات الاستثمار العراقية بتوحيد القوائم المالية وفق المعايير الدولية بالشكل الذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف المستخدمة لها .

المصادر

اولا : المصادر العربية

حسينة ، ماموني .(2015). دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل حوكمة الشركات. رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة اكلي محند او الحاج ، البويرة الجزائر .

سلوم ،حسن عبد الكريم ،نوري ،بتول محمد .(2011). دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية . كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الاردن .

choice, Journal of Accounting and Economics ,
No. 31, p.p.255-307. 21.

Healy Paule M, Wahlen James Michael.(2009).A
review of the earnings management littérature
and its implications for standard setting.
Accounting Horizon, Vol. 13, No. 4, December .

Hellman Niclas.(2008). Accounting conservatism
under IFRS. Accounting in Europe, Vol. 5, Issue
2 .